حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين
Islamic Jihad Movement
in Palestine

مركز اللغات والترجمة
Translation and Languages
Center

خلاصة التقرير الاستراتيجي السنوي لإسرائيل

2019 - 2018

دراسة صادرة عن:
معهد أبحاث الأمن القومي "الإسرائيلي"

شباط 2019

مركز اللغات والترجمة
حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين
قسم الترجمة

تقديم

يشكل التقرير الاستراتيجي السنوي لإسرائيل الذي يصدره معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، وثيقة هامة تستند عليها الحكومة الإسرائيلية في اتخاذ خطوات عملية، لمواجهة التهديدات التي تشكل خطراً إسترتيجياً على الكيان الصهيوني. ويمكن أن نلحظ ذلك من خلال التوصيات والردود على التحديات الراهنة والمستقبلية، التي يقدمها مدير معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي عاموس يادلين كخلاصة للتقرير السنوي لهذا العام، حيث قام مركز اللغات والترجمة في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بترجمة الخلاصة لأهميتها، كما سيتم ترجمة التقرير بشكل كامل لاحقاً.

تتجدد التحديات الاستراتيجية التي يواجهها الكيان الصهيوني في ظل تحولات شهدتها البيئة السياسية المحيطة، وذات تداعيات خطيرة على «الأمن القومي الإسرائيلي»، تجلت في أحد مظاهرها بتآكل «الردع الإسرائيلي» خلال العام الماضي، حيث تصاعدت التهديدات الأمنية – العسكرية التي يطلق عليها قادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية «توترات تحت عتبة الحرب»، والتي تتعامل معها إسرائيل بمفهوم «الحرب المحدودة». ويمكن لهذه التوترات أن تساهم في تشكيل وضع ذي قابلية عالية للانفجار، وإذا أدت العلميات المحدودة إلى التصعيد في المواجهة، فإنه من المحتمل أن تنشأ حالة تدعى «حالة الكل» على الجبهات الرئيسية التي تواجهها إسرائيل: سورية ولبنان وقطاع غزة، وتتدهور إلى مواجهة واسعة وحرب شاملة، تطيح بنافذة الفرص التي فتحت أمام الكيان الصهيوني، في ظل الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية، والمساعي الحثيثة التي يبذلها الرئيس دونالد ترامب لتشكيل تحالف (عربي- إسرائيلي) تحت عنوان مواجهة إيران في المنطقة، وذلك من أجل استدخال الكيان الصهيوني إلى نسيج العالم العربي وتصفية القضية الفلسطينية.

وثمة ثغرة أخرى في ميزان الردع الإسرائيلي تتمثل في عدم جدوى العدوان الصهيوني، بسبب الصعوبة في تحقيق الأهداف الإسرائيلية وعدم القدرة على «الحسم العسكري»، كما ظهر في رد المقاومة على العدوان الصهيوني الذي شنته قوات الاحتلال العام الماضي على قطاع غزة، والتداعيات التي وصلت إلى الضفة الغربية التي يشعر الإسرائيليون حيالها بخطر كبير، يهدد المخططات الإسرائيلية التي تحاك للساحة الفلسطينية. وكذلك الرد الفعلي من قبل الدفاعات السورية وتصدي الجيش العربي السوري للاعتداءات الجوية الإسرائيلية عبر الحدود. وفي حال الانزلاق إلى مواجهة شاملة فإن تداعياتها ستكون أكثر تعقيداً من المعركة ذاتها، بسبب انعكاساتها الأمنية على الجبهة الداخلية الإسرائيلية وتداعياتها الإقتصادية والاجتماعية. وعلى «إسرائيل» أن تدرك بأن مستوى المخاطر في عام 2019 سوف يكون أعلى من السابق، وأن الجبهة الشمالية ستشكل التحدي الأكبر للكيان الصهيوني، بحسب تقديرات الإسرائيليين أنفسهم. فالجيش

العربي السوري يعيد بناء منظومة الدفاع الجوي لديه، ويستخدم سياسة إطلاق نار واسعة وسهلة، مثلما هو واضح في الأشهر الأخيرة، كما أن قوته تتعزز في ظل حالة من الاستقرار بعد الانجازات الهامة التي تحققت بهزيمة الإرهاب وداعميه، والانتصار الذي حققه الرئيس بشار الأسد بالحفاظ على الدولة السورية وموقفها الثابت من الصراع مع المشروع الصهيوني ودعمها الدائم للقضية الفلسطينية. كما أن حزب الله ازدادت قوته وتعززت على نحو يمكنه من نشر قواته على طول الجبهة الشمالية من جنوب لبنان إلى الجولان السوري المحتل. أما الجمهورية الإسلامية الإيرانية فقد رسخت وجودها من خلال دورها في امتلاكها مفردات القوة النووية والصواريخ وتكنولوجيا التصنيع والسايبر وتكنولوجيا الفضاء، ووقوفها إلى جانب الدولة السورية حليفاً استراتيجياً، حيث أصبح الوجود الإيراني يشكل التحدي الاستراتيجي في الدائرة القريبة للكيان الصهيوني.

بهذا المعنى، يمكن القول أن محور المقاومة تتعزز قوته وتزداد صلابته في ظل تطورات أمنية وسياسية تشهدها المنطقة، في الوقت الذي يوغل الكيان الصهيوني في العدوان لإثبات قدرته على الردع، بعد إعلان الإدارة الأمريكية الانسحاب من سورية، ما يجعله أمام تحديات عسكرية وأمنية استراتيجية معقدة. ذلك أن النزعة العدوانية وسياسة الاحتلال العنصرية، تضعانه في مواجهات مستمرة مع القوى المجاورة وتدخلانه في حروب استنزاف دائمة، لا يستطيع الخروج منها، وتجعل جبهته الداخلية عرضة للخطر الدائم في بيئة مشتعلة. وقد شدد الباحثون في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي على تحدي الجبهة الشمالية بكل عناصرها، بأنها الخطر الداهم الأكبر على الكيان الصهيوني، مؤكدين الحاجة إلى إعادة التفكير السياسي والعسكري المتواصل، بهدف بناء واقع ومكانة متميزين في الوضع الجيوسياسي الراهن. الأمر الذي يحتم على قادة المقاومة وصانعي القرار، العمل على وضع استرتيجية للمقاومة تعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني وتعزز صموده في مواجهة الاحتلال، وتخرج القضية الفلسطينية من متاهات التسوية والضياع، بعد سنوات أوسلو العجاف، فلا يجوز إبقاء الساحة الفلسطينية أسيرة لأوهام أوسلو، في الوقت الذي تجاوزه الاحتلال الذي لم يفِ بوعوده لأطراف التسوية، ويطلب مزيداً من التنازلات التي تنطوي على تصفية القضية الفلسطينية، فيما النخب والقيادات الفلسطينية تعيش في دوامة الانقسام والمصالحة والتمكين، علماً أن الشعب الفلسطيني يثبت كل يوم أن الخيار الوحيد لمواجهة الاحتلال هو المقاومة، ولا بديل عنها لحماية القضية الفلسطينية وعودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه.

مركز اللغات والترجمة
أبو جهاد طلعت
شباط / فبراير 2019

مقدمة

في كتاب التقرير الإستراتيجي السنوي لإسرائيل 2018 - 2019، **الذي ينضم إلى سلسلة التقرير الإستراتيجي لإسرائيل**، والذي يصدر بشكل سنوي عن معهد أبحاث الأمن القومي، تتم معالجة فترة شهدت حصول تحولات في البيئة القريبة من إسرائيل، وكذلك حصول أحداث تم تسجيلها في البيئة البعيدة عنها، والتي لها تداعيات مباشرة على التحديات وعلى الفرص القائمة أمامها. كما أن الديناميكية والتوجهات المتواصلة الناجمة عن هذه التغييرات، تضم بين طياتها تهديدات أمنية، تعني وجود تصعيد خطير أو جمود مشبع بالمخاطر. وفي الوقت نفسه فإنه يمكن، وفق الصورة المتوفرة، تحديد العديد من الفرص لتبني بعض الخطوات والسياسات التي تساعد إسرائيل في مواجهة التحديات الأمنية التي تداهمها، وفي تحسين مكانتها في وجه التهديدات التي تؤثر على موقعها الإقليمي والدولي.

تركز المقالات الواردة في هذه المجموعة المختارة على التداعيات الرئيسية للتحولات التي ضربت الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة، وعلى اشتداد بؤر التوتر الموجودة في المنطقة نفسها، وعلى الساحة الدولية ذات الصلة. وعلى خلاف الإصدارات السابقة في سلسلة **التقرير الإستراتيجي لإسرائيل** التي تم فيها بحث الكثير من القضايا المتنوعة، والتي توجد لها تداعيات على إسرائيل، إلا أنه ليس من الضروري أن تكون داهمة وملتهبة، فقد تم هذه المرة ضم فصول إلى المقالات تبحث في الأحداث في الدائرة الخارجية القريبة من إسرائيل وكذلك الدائرة الداخلية فيها، والتي تمتلك تأثيراً واضحاً وفورياً على أمنها القومي. لذلك نجد أن عدد الفصول في الكتاب هو أقل مما كان عليه الحال في السنوات السابقة. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك حالة تقاطع فيما بينها، وهو الأمر الذي يعكس تعقيد التحديات المتداخلة، والتي سيكون لزاماً على إسرائيل مواجهتها في السنة القادمة، وبما يتجاوز هذه الفترة الزمنية على ما يبدو.

المقال الأول في هذه المجموعة مخصص للتحديات المتأتية عن سعي إيران لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط، وخصوصاً لجهة تداعيات السياسة التي تتبناها طهران على الساحة المتاخمة للحدود الشمالية لإسرائيل. ويركز التحليل على التوجهات في الساحة الداخلية الإيرانية من خلال التركيز على تداعيات السياسة الخارجية الإيرانية على ذلك. أما المقال الثاني فهو يبحث بشكل معمق في الساحة الشمالية لإسرائيل وبالانعكاسات ذات التأثير الكبير للتدخل من قبل الدول الإقليمية والعظمى في الحرب السورية وبالنشاطات الدولية التي تهدف إلى إرساء الاستقرار في الدولة، وكذلك في نشاطات حزب الله وتسليحه في سورية ولبنان، بالإضافة إلى خطر التصعيد الناجم عن ذلك. ويشتمل تحليل الساحة الشمالية التأكيد على نقاط رئيسية حول الدور الذي تلعبه روسيا في صياغة التوجهات الآخذة في التبلور في سورية، بما في ذلك ما يتعلق بقدرة إسرائيل على وضع حد للتوجه الإيراني لتعزيز تواجدها في هذه الدولة. وروسيا هي إحدى الحلقات في مجموعة الجهات الدولية، التي تؤثر سياستها على بلورة صورة التحديات التي تواجهها إسرائيل في محيطها القريب، حيث يركز المقال الثالث على الحراك الدولي بشكل عام، والديناميكية

الآخذة في التطور بين الدول العظمى بشكل خاص، وتأثيرها على الشرق الأوسط ولاسيما على المصالح الأمنية والسياسية لإسرائيل على الساحة الشمالية وكذلك على ساحة الصراع مع الفلسطينيين. أما الفصل الرابع فهو مخصص للبحث في الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية، حيث يركز على تحليل الأزمة العميقة التي تسيطر على الساحة الفلسطينية، ويشير إلى الخطة التي من المفترض أن تضع إسرائيل أمام مجموعة من التطورات، التي ستصيغ لها واقعاً سياسياً أمنياً محسناً. وهناك فصل آخر في هذه المجموعة يركز على الساحة الإسرائيلية الداخلية، وهو مخصص لتحديد الفجوات بين مختلف التقديرات، حول تداعيات الخطوات التي أقدمت عليها الحكومة الإسرائيلية مؤخراً على الديمقراطية الإسرائيلية، وذلك كأرضية للحوار الذي سيساعد في الحفاظ على جوهر إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

لقد كانت البيئة الإستراتيجية لإسرائيل، دائماً وأبداً، شديدة التعقيد وتضم الكثير من اللاعبين سواء على مستوى الدول أو على مستوى التنظيمات غير الحكومية. ولذلك فإن وضع قنوات العمل العملية والقابلة للتطبيق، والتي تحقق المصالح الحيوية لإسرائيل وتضمن إنجازات قاطعة وواضحة، ليس بالمهمة البسيطة بالمطلق. ولم يكن العام الماضي عاماً استثنائياً بهذا المفهوم، حتى في مستهل عام 2019 يتكون انطباع واضح بأنه قد تعززت في العام المنصرم التوجهات التي تنطوي على تهديدات للمصالح الحيوية لإسرائيل. هذا الأمر سيحدث ما لم يتم تبني عملية مضادة، على أساس تفكير متجدد يهدف إلى الحد من التأثيرات السلبية لهذه التوجهات.

أما الفصل الختامي لهذه المجموعة من المقالات المختارة فهو لرئيس معهد أبحاث الأمن القومي اللواء (احتياط) عاموس يادلين. وهو مخصص للتوصيات السياسية حول الخطوات التي يمكن لإسرائيل أن تدخل فيها، من أجل تقليص التهديدات أو استغلالها للحفاظ على تفوقها الإستراتيجي وتعزيزه، سواء في المجال العسكري أو في المجال السياسي.

ومن بين التوصيات في المجال العسكري: الاستعداد بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية للحالة التي تتوقف فيها إيران عن تنفيذ بنود في الاتفاق النووي أو الاندفاع باتجاه القنبلة النووية، واستمرار منعها من نقل سلاح نوعي إلى حزب الله، طالما أن نافذة الفرص لا تزال مفتوحة أمامها لفعل ذلك في سورية، على الرغم من ظهور بعض المؤشرات لإغلاقها – وهو ما سيتطلب إعادة تقييم جديدة لطريقة مواجهة تعاظم الحزب، واستمرار إدارة المعركة المحدودة في سورية لمنع ترسيخ التواجد الإيراني هناك، وفي موازاة ذلك الاستمرار في الاستعداد للتصعيد العسكري في قطاع غزة إلى جانب الاستعداد لدراسة تسوية مع حماس تضمن الهدوء على هذه الجبهة. ومن بين التوصيات السياسية: استغلال نافذة الفرص للقيام بخطوات مستقلة أو منسقة على الساحة الفلسطينية لوقف الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة، والنشاط المبادِر لتعزيز العلاقات مع قطاعات مختلفة من الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الحوار الدائم مع مختلف الأجنحة في المجتمع الأمريكي، والموجودة في حالة مواجهة مع الإدارة الأمريكية، بحيث لا تتضرر علاقة إسرائيل معها.

خلاصة
التقرير الإستراتيجي لإسرائيل

عاموس يادلين

يشتمل هذا الفصل على أربعة أقسام. القسم الأول، هو تقدير ميزان الأمن القومي في نهاية عام 2018، على النحو الذي تمت بلورته في معهد أبحاث الأمن القومي. أما القسم الثاني فيركز على القضايا الرئيسية المطروحة في مستهل عام 2019، والتي من المناسب أن يطرحها رئيس الحكومة ووزير الحرب ورئيس هيئة الأركان للنقاش أمام القيادة العامة للجيش الإسرائيلي، وأمام الطاقم الوزاري السياسي الأمني. وتتم في الفصل الثالث دراسة التحولات الإستراتيجية التي تمتلك احتمالات متدنية جداً لحدوثها، إلا أنها عند حدوثها، سيكون لها تداعيات كبيرة جداً على الوضع السياسي – الأمني لإسرائيل. والتوصية هنا هي أن تقوم حكومة إسرائيل بدراسة هذه التحولات وتداعياتها المحتملة على إسرائيل، والاستعداد لها. أما الجزء الرابع من هذا المقال فيقوم بسرد عشر من التوصيات لسياسة الأمن القومي لإسرائيل في عام 2019، وما بعده.

تقدير الوضع الشامل

يشير تقدير وضع الأمن القومي لإسرائيل، مع نهايات عام 2018، إلى توفر قوة عسكرية وسياسية وتكنولوجية واقتصادية لافتة. ولكن، في الوقت نفسه، هناك خطر لنشوب نزاع عسكري على عدة جبهات، وكذلك القيود القائمة على السياسة الحالية فيما يتعلق بمواجهة التحديات، والقدرة على الاستفادة من الفرص. وعليه فإن هناك حاجة للقيام بإعادة تفكير سياسي وعسكري متواصلة، تمكّن إسرائيل من استغلال نقاط التفوق في وضعها الجيو – إستراتيجي المتميز في الوقت الراهن، وذلك بهدف بناء واقع ومكانة إستراتيجية متطورة لنفسها.

إن التوتر الأساسي الذي تواجهه إسرائيل يتمثل في توفر القوة العسكرية والإستراتيجية غير المسبوقة، في مقابل الصعوبة الكبيرة في تحقيق أهداف الأمن القومي، وهو ينبع من الجدوى المحدودة للخطوات العسكرية ضد أعدائها الرئيسيين، بالإضافة إلى الثمن الاقتصادي الاجتماعي الكبير المرتبط بالحرب والحساسية المفرطة تجاه الخسائر فيها. إضافة إلى أن النصر العسكري الساحق لا يستطيع دائماً ترجمة إنجازات الحرب إلى أهداف سياسية. كما أن مواجهة تداعيات «اليوم التالي» هو في بعض الأحيان أكثر تعقيداً من إدارة العمليات العسكرية ذاتها، بالإضافة إلى أن حالة عدم التناظر بين أهداف المعركة وبين توقعات الجمهور (بالنسبة لأعداء إسرائيل عدم الخسارة يعني النصر، بينما يتوقع الجمهور الإسرائيلي تحقيق نصر حاسم) والاختلاف في قواعد العمل تثير المصاعب أمام تحقيق

أهداف المعركة، أو أنها تتطلب صياغة الحد الأدنى لهذه الأهداف.

وهناك بؤرة توتر أخرى قائمة بين الردع الأساسي القوي جداً، والذي يحول دون المبادرة بأي عمل عسكري من جانب أعداء إسرائيل، وبين التحديات الأمنية – العسكرية تحت عتبة الحرب. هذه التوترات تساهم في ظهور حالة ذات قابلية عالية للانفجار على الجبهات الرئيسية التي تواجهها إسرائيل: سورية ولبنان وقطاع غزة، والتي على الرغم من وجود ردع متبادل بينها فإنها تمتاز باحتمال عالٍ للتدهور إلى مواجهة واسعة وحرب شاملة، أكثر من احتمال اندلاع مواجهة على جبهة واحدة في زمن معين.

وفي معظم مجالات الأمن القومي، باستثناء تحدي التواجد الإيراني في سورية ونقل الأسلحة إلى حزب الله، فإن إسرائيل قد اختارت الحفاظ على الوضع القائم مفضلة إياه على أي نهج نشط، وذلك بهدف التوصل إلى وضع أفضل وأكثر أمناً. هذا وتضعها الاعتبارات السياسية الداخلية، وامتناعها عن اتخاذ قرارات حاسمة ووازنة، تضعها أمام تحدي مواجهة توجهات خطيرة على المدى البعيد. ومعنى ذلك هو أن إسرائيل تنجح، في الوقت الراهن، في الحفاظ على وضع مقبول حتى وإن لم يكن مثالياً على حساب المستقبل. والتمسك بالوضع الراهن في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، على سبيل المثال، يعني عملياً التسليم بالتوجه السلبي المتمثل بانقسام الساحة الفلسطينية، وإضعاف السلطة الحاكمة وتدهور الوضع الاقتصادي فيها، وإقفال الخيار أمام تطبيق حل الدولتين، وإلى جانب ذلك أيضاً ازدياد احتمال الضم وتسريع الدخول في واقع الضم والدولة الواحدة.

إلا أنه، في الوقت نفسه، من الصواب النظر إلى وضع إسرائيل الحالي على أنه نافذة فرص إستراتيجية لتطوير المعركة ضد إيران، وكذلك لتبني خطة عمل أفضل أمام الفلسطينيين. إذ أن الحديث يدور هنا عن ظروف قد تتغير بشكل سلبي على المدى غير البعيد، وإغلاق الفجوات التكنولوجية بين إسرائيل وبين الدول الأخرى وتقليص حرية عملها العسكري في ساحات تعمل اليوم فيها بحرية نسبية.

مواجهة التهديد الإيراني

لقد وضعت حكومة إسرائيل التهديد الإيراني على رأس أولوياتها بوصفه التهديد الرئيسي على الأمن القومي لإسرائيل. وتوجد لهذا التهديد ذراعان «تقويان» بعضهما بعضاً: ذراع نووية وأخرى تقليدية. فمن جهة أولى هناك البرنامج النووي الإيراني (والذي بيّنت المعلومات التي تم الحصول عليها مؤخراً بواسطة الموساد أنها قد سعت في الماضي إلى امتلاك سلاح نووي وهي تحافظ اليوم على هذا الخيار الذي تعمل على تنفيذه بأناة وصبر)، حيث يشكل المظلة الإستراتيجية للنظام ولسعيه لتحقيق الهيمنة والنفوذ في مختلف أرجاء الشرق الأوسط. ومن جهة ثانية، ومن خلال جهودها التي تبذلها لبث صورة القوة في المنطقة، تدير إيران حرباً تقليدية عبر وكلاء لها، وتبني قواعد للعمل في لبنان وسورية، ويبدو أنه في العراق كذلك. وتواصل تمويل وتسليح تنظيمات وحركات مسلحة، من بينهم حزب الله، وحماس، والميليشيات الشيعية في العراق وفي اليمن، وهم اللاعبون الذين يقومون بتنفيذ أهدافها الإستراتيجية في

المجال العسكري، كما أنهم يعملون كأدوات للسيطرة على الحكومات المحلية. وهي قد فعلت ذلك بنجاح في كل من لبنان وسورية واليمن، وهي تشكل من هناك تهديداً على إسرائيل وعلى دول أخرى في المنطقة. وتسعى إيران إلى استنزاف إسرائيل وردعها عن استخدام قدراتها العسكرية ضد البرنامج النووي. وقد خرجت إيران خلال السنة الأخيرة عن عادتها وحاولت وضع قدرات عسكرية إيرانية في سورية، وحتى أنها قد استخدمت القوة بشكل مباشر ضد إسرائيل، وليس بيد وكلاء. وتركز إسرائيل على مدى سنوات على القتال ضد وكلاء إيران، إلا أنها قامت في السنة الماضية بمهاجمة التواجد العسكري الإيراني في سورية بشكل مباشر. وعلى إسرائيل أن تستوعب محدودية إستراتيجية الحرب ضد وكلاء إيران، وذلك لأن هذه الإستراتيجية ستجد صعوبة في تحقيق أهدافها بدون تقويض العنصر الرئيسي في بناء قوة الوكلاء والمتمثل في «فيلق القدس». ومن المهم أيضاً الوقوف دائماً على نقاط الضعف الإيرانية، ومن بينها ضعفها الاقتصادي، وتآكل الشرعية الجماهيرية للنظام، وانتشار «فيلق القدس» على الكثير من الساحات. كل هذه الأمور جعلت إيران أقل قدرة على تلقي الضربات، وخصوصاً في ظل التغيير الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيالها.

لقد جلب فوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، تغييراً في نهج الإدارة الأمريكية تجاه إيران. وفي عام 2015، في فترة سلفه باراك أوباما، توصل المجتمع الدولي إلى الاتفاق النووي مع إيران (JCPOA)، والذي أخر البرنامج النووي الإيراني إلى درجة كبيرة وجعل من الصعب جداً حصول اندفاعة إيرانية لامتلاك سلاح نووي حتى 2025 – 2030. وكان واضعو الاتفاق يأملون بأن يؤدي التوقيع عليه إلى حصول تغير في السلوك وفي السياسة الإيرانية في مجالات أخرى، إلا أن أملهم هذا قد خاب. فإيران المدعومة بالموارد التي حصلت عليها جراء رفع العقوبات قامت بتعزيز جهودها لزيادة تواجدها في سورية ولبنان والعراق واليمن. وعلى هذه الخلفية تبني الرئيس ترامب سياسة متشددة حيال إيران، كعنصر رئيسي في سياسته الخارجية التي تستخدمها إدارته للضغط عليها، بهدف تغيير سلوكها في كل المجالات التي تُلحق من خلالها الضرر بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية ومصالح حلفائها في الشرق الأوسط، وفي مقدمتهم إسرائيل والمملكة العربية السعودية. وقد تزامن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أيار / مايو 2018 من الاتفاق النووي مع إيران بمرحلتين من تجديد العقوبات وحتى تشديدها، مع الإعلان بأن الهدف هو استئناف المفاوضات مع إيران، من أجل التوصل إلى اتفاق يلبي المطالب الاثني عشر التي حددها وزير الخارجية الأمريكية مارك بومبيو. وهناك رهط غير قليل من الذين يعتقدون أن الهدف غير المعلن للإدارة الأمريكية هو اسقاط النظام في طهران. ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية تنتهج مواجهة إيران في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية، ولا ترغب في المواجهة العسكرية. وتشبه هذه السياسة سياسة الرئيس أوباما تجاه إيران، والتي وجدت تعبيراً بارزاً عنها في قرار الرئيس ترامب في كانون الأول / ديسمبر 2018 بسحب القوات الأمريكية من سورية والتي كانت تقوم بمحاربة داعش. والسؤال الذي يتطلب دراسة إستراتيجية معمقة واستيضاحاً مع الولايات

المتحدة الأمريكية هو: هل أن إعادة قوات الجيش من سورية هي خطوة أولى والتي سيتم بعدها إخلاء قوات أخرى من العراق، إضافة إلى القوات الجوية والبحرية من الخليج ومن البحر الأبيض المتوسط. والمصلحة الإسرائيلية هي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز نشاطاتها ضد القوة الإيرانية، وضد نشاطها في الشرق الأوسط، وألا يُنظر إلى انسحابها من سورية كتغيير للسياسة في مواجهة إيران.

كذلك هناك شكوك كثيرة في أن تستجيب إيران بشكل إيجابي لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لأن خطوة من هذا القبيل ستكون مرتبطة بالعزوف عن الأيديولوجية والإستراتيجية اللتين وجهتا النظام الإسلامي خلال السنوات الأربعين الماضية، وبالتخلي عن عناصر أساسية ورئيسية للثورة الإسلامية، وكذلك عما هو في نظر النظام مصالح إستراتيجية وقومية جوهرية. وقد أثبتت إيران في الماضي قدرة جيدة على الصمود، على الرغم من نقاط الضعف الأساسية التي تعاني منها. وعليه هناك عدد من السيناريوهات الرئيسية الممكنة، والتي نوردها فيما يلي وفق تسلسل احتمال الحدوث من الأعلى إلى الأدنى:

الأول، هو استمرار الوضع القائم، أي أن تتبنى إيران «الصبر الإستراتيجي». وهي تبني موقفها هذا على أساس أن ترامب سيكون رئيساً لولاية واحدة، وأن الإدارة القادمة ستتراجع عن سياسته وتعود إلى العمل بالاتفاق النووي، وهي سيكون بإمكانها تحمل أضرار العقوبات الأمريكية خلال العامين القادمين من خلال الاستفادة من معارضة السياسة الأمريكية من جانب الشركاء الآخرين في الاتفاق النووي – بريطانيا وألمانيا وفرنسا والصين وروسيا. وفي مثل هذه الحالة فإن إيران لن تنتهك الاتفاق النووي، كما أنها لن تعود إلى المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا ما تحقق هذا السيناريو فإن إسرائيل ستكون مضطرة للبحث عن سبل لمعالجة نقاط الضعف في الاتفاق، والاستعداد لتغيير مستقبلي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وللوقت الذي تنتهي فيه فعالية معظم القيود التي يشتمل عليها الاتفاق.

الثاني، هو الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السيناريو فإن العقوبات الأمريكية، وخصوصاً العقوبات المالية المركبة، مع تلك التي ستُفرض على الدول التي ستتعاون مع إيران، ستخلق وضعاً اقتصادياً صعباً على إيران من غير الممكن تحمله، مما يضطرها للعودة إلى المفاوضات. وفي هذه الحالة أيضاً هناك شكوك كبيرة أيضاً حول ما إذا كانت إيران ستستجيب لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية الراغبة في التوصل إلى اتفاق ستضطر لتليين موقفها من أجل التوصل إليه، حيث من المتحمل أن يكون ذلك على حساب المصالح الإسرائيلية. وسيكون من المهم في مثل هذه الحالة التأكيد على المطالب الإسرائيلية الهامة وهي: إطالة فترة «الغروب» (فترة انتهاء القيود) الخاصة بالاتفاق حتى عام 2050، وتطبيق صلاحيات الرقابة الدولية على مواقع عسكرية وعلى مواقع غير مصرح عنها في إيران، وتقييد برنامج إيران للصواريخ الباليستية، بالإضافة إلى معالجة مكونات برنامج السلاح الإيراني والنشاطات السرية الإيرانية في الشرق الأوسط.

الثالث، انتهاك الاتفاق، عن طريق استئناف عمليات تخصيب اليورانيوم بشكل واسع، إضافة على مراكمة مخزون اليورانيوم المنخفض التخصيب (3 – 20%)، وهو التخصيب الذي لا يتعارض مع

معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT). وحدوث مثل هذا السيناريو هو أمر محتمل، نتيجة لقرار إيراني يعكس نهاية "الصبر الإستراتيجي"، أو نتيجة لفشل مفاوضات جديدة محتملة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وليس بالضرورة أن يكون معنى هذا الأمر هو الانسحاب الكامل من الاتفاق النووي. ذلك لأنه يمكّن إيران من انتهاك أجزاء منه رداً على عمل مشابه من قبل الشركاء الآخرين فيه، ولذلك فإنه يمكن لقسم من هؤلاء الشركاء تبرير استمرار التعاون مع إيران. والمعنى الرئيسي لذلك سيكون اختصار المدة الزمنية الضرورية لإيران للاندفاع باتجاه القنبلة النووية.

هناك أيضاً سيناريوهان آخران متطرفان يمتلكان فرصة متدنية للحدوث، الأول: اندفاعة إيرانية باتجاه السلاح النووي وفق النموذج الكوري الشمالي، وذلك بهدف الوصول إلى مفاوضات وهي في حالة قوية. والثاني: سقوط النظام، الذي هو وفق كل المؤشرات نظام مستقر ويمتلك القدرة على قمع أية اضطرابات عامة (وهنا يجب التذكير بأن سقوط الأنظمة أمر يصعب توقعه، ويحدث بشكل عام بدون سابق إنذار).

الجبهة الشمالية: الساحة السورية - اللبنانية

لقد تعاظمت التحديات التي تواجهها إسرائيل على الساحة السورية - اللبنانية خلال العام المنصرم: إذ إن إيران قد عززت في بداية العام من جهودها لترسيخ تواجدها العسكري المستقل في سورية ولمنح حزب الله قدرات عسكرية متطورة. ومع اقتراب نهاية العام تقلصت حرية العمل الإسرائيلي، التي كانت قد اتسعت في السنوات السابقة على خلفية الحرب الدائرة هناك. وقد مكن الدعم الذي تقدمه كل من روسيا وإيران - بما في ذلك الميليشيات التي تعمل تحت رعايتها ومن قبلها – مكن النظام من تحقيق النصر في القتال ضد قوات المعارضة المشتتة. إلا أن الحرب لا توشك على الانتهاء بشكل كامل، وليس من المتوقع أن يسيطر النظام قريباً على كل المناطق السورية. ففي شمال الدولة وفي شرقها لا تزال هناك مناطق خاضعة لسيطرة المجموعات المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا. وهناك مهمة أخرى أمام النظام تتمثل في ضرورة إعادة بناء كل البنى التحتية. والحديث يدور هنا عن ورشة إعمار باهظة التكاليف، ولا توجد هناك أية جهة إقليمية أو دولية مستعدة لتخصيص مئات المليارات المطلوبة لإعادة بناء الدولة. وإعادة الإعمار، التي ستكون بالضرورة بطيئة، ستستمر لسنوات طويلة، ومن المشكوك فيه أن يكون النظام معنياً في إطارها بعودة معظم اللاجئين الذين اضطروا لمغادرة بلدهم خلال الحرب إليه. وذلك لأن التغيير الذي لحق بالتركيبة الديمغرافية لسورية، سيخفف عليه مهمة الحفاظ على السيطرة عليها.

وتتطلع إيران خلال العامين الأخيرين إلى استغلال الوضع في سورية بهدف تحقيق مصالحها الإستراتيجية عن طريق إقامة بنية عسكرية للعمل ضد إسرائيل. وهذا يتضمن الأسلحة المتطورة وتوفير قدرات العمل للميليشيات الشيعية الموالية لإيران والعاملة تحت رعايتها. وإسرائيل من جانبها تبنت

العمل العسكري النشط ضد هذا الجهد الإيراني، وقد أدت هجماتها إلى إلحاق ضرر كبير بالبنية التحتية الإيرانية، ولكن هناك شك كبير فيما إذا كانت إيران ستتخلى عن تواجدها في سورية. وروسيا حتى لو كانت لا تؤيد التواجد الإيراني، إلا أنها ربما تعمل على تجاهله أو التغطية عليه، ومن غير المتوقع أن تعمل على وقفة، أو منعه بالمطلق. إذ إن لروسيا ولإيران مصالح هامة ومشتركة، في مقدمتها الإبقاء على نظام الرئيس الأسد وإخراج الولايات المتحدة من الشرق الأوسط. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتبنى أي عمل عسكري ضد إيران، بما في ذلك في سورية (إذ كان مسموحاً لقواتها هناك بالعمل ضد داعش فقط. وكما سبق القول فقد أعلن الرئيس ترامب مؤخراً عن الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية) فإن مهمة كبح التواجد الإيراني في سورية تقع على كاهل إسرائيل لوحدها.

لقد انتهت الجولة الأولى للمواجهة الإيرانية الإسرائيلية المباشرة على الساحة السورية في عام 2018 بانتصار إسرائيلي مطلق، والذي استند إلى تفوق استخباراتي وجوي إسرائيلي في ساحة مريحة لها من ناحية استخبارية عسكرية. وقد فشل الإيرانيون في ردع إسرائيل، وحتى في جبي ثمن منها بسبب هذه الجولة. ومع ذلك فإن الإيرانيين لم يتخلوا عن رغبتهم في ترسيخ تواجدهم في سورية. إضافة إلى ذلك فإن حادثة إسقاط الطائرة الروسية من قبل وسائط الدفاع الجوي السورية، والتي حدثت بعد أن عملت إسرائيل ضد إيران في غرب سورية، قد قلصت مجال العمل أمام إسرائيل في هذه الساحة. وتضغط روسيا على إسرائيل لتقليص، وحتى ربما لوقف نشاطاتها في سورية، وهي تعمل في هذا الإطار سواء في المجال السياسي أو في المجال العسكري - تزويد منظومات دفاع جوي متطورة لسورية (S-300 ومنظومات سيطرة وتحكم). وفي مقابل ذلك فإن روسيا لا تريد، أو أنها غير مؤهلة، لإغلاق مجال العمل الإيراني. كما أن القيود المطبقة على النشاطات الإسرائيلية قد تزداد حدة في العام القادم (2019)، كما قد تظهر تحديات إيرانية كبيرة جداً في وجه إسرائيل في العراق أيضاً.

وبالفعل، وفي أعقاب التطورات في سورية، حولت إيران قسماً من بناء القوة العسكرية، الموجه ضد إسرائيل في سورية إلى العراق ولبنان. والدعم الإيراني لبناء القوة العسكرية لحزب الله في لبنان هو ليس بالأمر الجديد، إلا أن نوعية الأسلحة التي تم نقلها خلال العامين الأخيرين لحزب الله تثير القلق. ومصادر القلق الرئيسية بالنسبة لإسرائيل تتمثل في برنامج تحويل الصواريخ غير الدقيقة إلى صواريخ ثقيلة ودقيقة، وتحسين قدرات الدفاع الجوي الخاصة بحزب الله، وتزويد الحزب بصواريخ بر - بحر بعيدة المدى. وقد منعت الهجمات الإسرائيلية معظم عمليات نقل الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا إلى لبنان، ولذلك بدأت بالتركيز على النشاط المباشر في لبنان. وإذا نضجت القدرات التي بين يدي حزب الله فإن الحزب يستطيع مهاجمة إسرائيل بواسطة منظومة واسعة من الصواريخ الدقيقة وإصابة البنى التحتية العسكرية والإستراتيجية الحيوية داخلها. ومن الواضح أن جهود إسرائيل ضد "برنامج الدقة" الخاص بإيران في لبنان ستتم في ظروف مختلفة عن الظروف السائدة في سورية خلال السنوات الأخيرة. ومنذ حرب لبنان الثانية (2006) هناك توازن ردع متبادل بين إسرائيل وبين حزب الله، والذي يدرك الطرفان في إطاره بأن أي عملية عسكرية في مناطق الطرف الأخر ستتسبب، إلى درجة كبيرة،

بنشوب مواجهة ضخمة تُلحق أضراراً كبيرة بالجانبين. وفي أواخر 2018، جاء الكشف عن الأنفاق التي قام حزب الله بحفرها تحت الحدود الإسرائيلية – اللبنانية، ليؤكد الجهود التي يبذلها الحزب للتسبب بالضرر الكبير لإسرائيل، على الصعيدين المادي والنفسي على حد سواء، في حال حدوث المعركة. ومع ذلك فإن العمل الإسرائيلي ضد الأنفاق قد جسد لحزب الله التفوق الاستخباراتي لإسرائيل والإصرار على إحباط جهوده في هذا السياق، وفي سياقات أخرى.

الساحة الفلسطينية

تواجه إسرائيل على هذه الساحة ثلاثة تحديات عسكرية وسياسية:

التحدي الأول، هو عدم الاستقرار على ساحة غزة واحتمال اندلاع الحرب، والذي يعود في جذوره إلى تدهور الوضع الاجتماعي - الاقتصادي في المنطقة، والضغط من جانب السلطة الفلسطينية على حماس في غزة. ويمكن أن يكون ذلك عائداً أيضاً إلى تآكل معين حصل مع الزمن على الردع الذي تم تحقيقه من قبل إسرائيل في عملية «الجرف الصامد» (في صيف 2014). وقد حققت المحاولات الإسرائيلية لتحقيق استقرار الوضع في القطاع عن طريق تسوية العلاقات مع حماس، بالتعاون مع مصر وقطر وكذلك عبر موافقة صامتة من قبل إدارة ترامب. هذه المحاولات الإسرائيلية حققت نجاحاً جزئياً فقط، وظل الوضع هشاً وغير مستقر. ويلاحَظ هنا وجود صعوبة أمام بلورة سياسية وإستراتيجية حيال التحديات على هذه الساحة، خاصة وأن هناك توترات وتناقضات بين الأهداف الإسرائيلية المختلفة وبين مكونات سياستها مثل: المصلحة في الحفاظ على الهدوء الأمني والردع في مواجهة حماس، واستقرار الوضع في قطاع غزة، وحرمان حماس من إمكانية تعزيز قوتها العسكرية ومراكمة الإنجازات السياسية، وكذلك المصلحة في عدم إضعاف السلطة الفلسطينية في رام الله أكثر من ذلك، وعدم تقويض الاستقرار في منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية).

التحدي الثاني، «الفراغ السياسي» مقابل الفلسطينيين، فإسرائيل لا تزال تتمسك بالوضع القائم (الذي هو ليس إلا عبارة عن الانزلاق البطيء إلى الدولة الواحدة). وفي خلفية ذلك تسود حالة من الانتظار للإعلان عن «صفقة القرن» من قبل الرئيس ترامب (والتي من المقرر أن يتم نشرها في بداية 2019) – وهي الخطوة التي يبدو أن آمال نجاحها ضعيفة في كل الأحوال. وفي أفضل الأحوال فإن إسرائيل ستتمكن من الفوز في «لعبة الاتهامات» وسيتم إلقاء تهمة الفشل على الفلسطينيين، الذين رفضوا المبادرة حتى قبل نشرها. لكن إسرائيل ستضطر أيضاً إلى تحمل نتائج الفشل، ذلك أنه سيتجلى عبر الكثير من الأمور، ومن بينها حدوث تدهور آخر في استقرار السلطة الفلسطينية. وتنضم هذه المخاطر إلى النتائج الأخرى المحتملة لانتهاء عهد أبو مازن. وحتى أن أجواء نهاية هذا العهد تؤثر على سلوك أبو مازن نفسه كرئيس للسلطة الفلسطينية، إذ يُظهر عباس تصلباً، ويُقدِم على مخاطرات سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي مجال العلاقات مع حماس وقطاع غزة. كما أن كبار مسؤولي

السلطة الفلسطينية يستعدون لصراع الوراثة. وكل هذه الأمور تتسبب في تقويض الاستقرار. وفي الوقت نفسه فإن استمرار الجمود السياسي يُلحق الضرر بشرعية إسرائيل على الساحة الدولية ويساعد حركة الـ (BDS) في جهودها لمقاطعة إسرائيل. وأخيراً، وعلى المدى الطويل، فإنه سيكون للانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة تداعيات كبيرة على مستقبل وعلى صورة إسرائيل بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي.

التحدي الثالث، موجات إرهاب جديدة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). لقد انضمت مؤخراً عمليات إطلاق النار إلى موجة عمليات الطعن والدهس التي حدثت خلال السنوات 2015 – 2017، والتي امتازت بمشاركة منفذين لها ليس لهم أي انتساب تنظيمي، والحديث هنا يدور عن أسلوب عمل أكثر خطورة وذو مصادر متنوعة، وفي المقدمة من ذلك خلايا حماس التي يتم تشغيلها من قطاع غزة أو من الخارج، وكذلك عناصر «التنظيم»، بالإضافة إلى منفذين لا ينتمون إلى أية تنظيمات. وتسعى حماس بهذا الأسلوب إلى تحقيق هدف مزدوج، أي إلحاق الضرر بإسرائيل وبالسلطة الفلسطينية معاً.

ومواجهة هذه العمليات، في ظل حالة القطيعة السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وكذلك نهاية عهد أبو مازن، تثير الصعوبات في وجه إسرائيل على صعيد التنسيق الأمني مع السلطة، وإلى جانب ذلك، تثير غضباً شعبياً كبيراً في أوساط الفلسطينيين. وعلى إسرائيل أن تكون مستعدة للتطورات على صعيد أعمال مقاومة شعبية واسعة، وحتى لموجات من العمليات العسكرية.

ويجسد هذا العمل في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، بشكل جيد، الإشكالية المرتبطة بإدارة عملية التسوية مع منظمة حماس بموازاة الجمود السياسي مع السلطة الفلسطينية، التي لا تدعم الإرهاب، لكنها تواصل دفع التعويضات إلى عائلات النشطاء الإرهابيين بعد موتهم أو اعتقالهم.

الساحتان الإقليمية والدولية

تستمر الساحة الدولية في التقدم في مسيرة تمتاز بالعودة إلى عالم متعدد الأقطاب، حيث يشتد التنافس الاقتصادي والتكنولوجي، والعسكري أيضاً، بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وتدير روسيا، من جانبها سياسة مشاكسة تقوم على المواجهة. والولايات المتحدة الأمريكية تغير المرتكزات الأساسية في سياستها الأمنية من محاربة الإرهاب إلى التنافس بين الدول العظمى، وتنتقل مركز الثقل من الشرق الأوسط إلى ساحة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وعلى الرغم من الضرر المتواصل الذي يلحق بمكانة إسرائيل الدولية بسبب الجمود السياسي مع الفلسطينيين فإنها لا زالت تتمتع بموقع جيد على الساحتين الدولية والإقليمية. وذلك لأسباب عديدة أهمها علاقة إدارة ترامب التي وصفها إسرائيليون كثر بأنها الإدارة الأكثر تعاطفاً مع إسرائيل من أي وقت مضى. وبالفعل فإنه لا يوجد في معظم المجالات أية فوارق بين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وبين السياسة الإسرائيلية. وهذا الرئيس الأكثر تعاطفاً

يمتلك رؤية واحدة مع إسرائيل في معظم القضايا الإستراتيجية المطروحة. والانسحاب من الاتفاق النووي، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، ووقف الدعم الأمريكي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وتمرير قانون تايلور فورس (القاضي بوقف نقل الأموال للسلطة الفلسطينية طالما استمر دفع الرواتب لعائلات المخربين)، بالإضافة إلى الدعم الأمريكي الجارف لإسرائيل في الأمم المتحدة. كل هذه الخطوات وافقت إلى درجة كبيرة سياسة الحكومة الإسرائيلية. ومع ذلك فإنه من الجدير بالذكر أن سياسة الإدارة الأمريكية بالنسبة للتحدِيَيْن الأخطر على أمن إسرائيل – إيران والقضية الفلسطينية – لم تغير بعد بشكل جوهري طبيعة المواجهة والتحديات أمام إسرائيل، ما لم نقل إنها لم تغيرها بالمطلق، وبقي الوضع هشاً ومتفجراً. ويجب الأخذ بالحسبان أن يكون «شهر العسل» بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قصيراً ومؤقتاً فقط، إذا لم يتم انتخاب الرئيس ترامب لولاية جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة الإدارة الأمريكية تحظى بمعارضة شديدة في أوساط العديد من اللاعبين الذين يمتلكون قوة كبيرة في السياسة وفي المجتمع الأمريكي. كما أن الدعم الأمريكي لإسرائيل تحول إلى موضوع حزبي، ينحصر في الحزب الجمهوري، وعودة الحزب الديمقراطي إلى الحكم قد يترافق مع صعوبات بالنسبة لإسرائيل. كذلك يظهر العداء لإسرائيل، والابتعاد عنها، في أوساط قطاعات هامة من المجتمع الأمريكي، وخصوصاً الجناح اليساري للحزب الديمقراطي، والأقليات مثل الأمريكيين الأفارقة والشباب والنساء، وحتى الكثيرين من الجالية اليهودية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه على المدى القصير، هناك فجوات في المصالح الأساسية بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وهناك في الولايات المتحدة الأمريكية إجماع للأحزاب بأن تقليص التدخل والنشاط العسكري في الشرق الأوسط هو مصلحة أمريكية. والولايات المتحدة الأمريكية غير مستعدة لاستخدام القوة ضد خطوات الهيمنة وحرب الوكلاء التي تقوم بها إيران في المنطقة، ولا تُظهر اهتماماً جدياً بالنفوذ في سورية، حيث وصلت روسيا إلى موقع الهيمنة.

وفي ما يتعلق بعلاقات إسرائيل مع الدول العظمى على الساحة الدولية، فإن إسرائيل تقيم علاقات عادية مع روسيا، ويوجد لها حوار فعال مع قيادتها، إلا أن التنسيق معها في ما يتعلق بالتحديات في سورية هو حوار تكتيكي وليس إستراتيجياً. وهناك أوساط أمنية وعسكرية معينة في روسيا ليست متعاطفة مع إسرائيل ومع خطواتها، ويجب الأخذ بالحسبان أن مصالح روسيا في الشرق الأوسط غير متطابقة مع المصالح الإسرائيلية. وفي مقابل ذلك، فإن لروسيا مصالح مشتركة مع إيران ومع النظام السوري. ولإسرائيل علاقات تجارية مزدهرة مع الاقتصادات العملاقة في آسيا، مثل الصين والهند، وهي تنجح في إقامة تعاون متنام في الكثير من المجالات مع دول الاتحاد الأوروبي، على الرغم من الصعوبات الناتجة عن الاختلاف في الرأي حول القضية الفلسطينية.

وعلى خلفية هذه الأمور طرأت تغيرات على قواعد اللعبة في الكثير من الدول في مختلف أنحاء العالم. ويُقاد هذا التغيير من قبل توجهات شعبوية ومعارضة للنخب الحاكمة، إلى جانب القومية المتطرفة. ويتم تضخيم هذه المظاهر عن طريق المعلومات الملفقة التي يتم نشرها عبر شبكات التواصل الاجتماعي،

وكذلك عن طريق لاعبين على مستوى دول. وتحدث هذه الصورة المعقدة في عصر «ما بعد الحقيقة» و«الأخبار الملفقة»، والذي تُلاحظ فيه صعوبة متزايدة في فهم ما يحدث، وتآكل موقع الحقائق كأساس للحوار وللسياسة إلى درجة خطيرة. وعلى الرغم من أن الحديث لا يدور عن ظواهر جديدة، إلا أن قوتها تزداد في العصر الراهن، وذلك في أعقاب ثورة المعلومات وكثرتها والتغييرات التي حدثت في سوق الاتصالات، وهو ما يضع تحديات جديدة أمام متخذي القرارات، وأمام المستويات المهنية والجمهور برمته. ويرتبط عصر «ما بعد الحقيقة» أيضاً بسلسلة من التغييرات الاجتماعية والثقافية التي أدت إلى فقدان الثقة بموضوعية المؤسسات، التي سبق وأن كان يُنظر إليها في الماضي بوصفها مسؤولة عن استقرار الواقع، وخصوصاً الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والأجهزة القضائية والإعلام.

إن نقاط الاحتكاك والتوتر الآخذة بالازدياد بين الدول العظمى – في بحر الصين الجنوبي، وأوكرانيا، وفي أوروبا الشرقية وفي سورية، وكذلك الحرب التجارية والحرب على الوعي – تتطلب بدون أدنى شك دراسة متواصلة لعلاقات إسرائيل مع الدول العظمى الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، مع التمييز الواضح جداً بين الولايات المتحدة الأمريكية - الدولة الحليفة التي كان دعمها السياسي والأمني والاقتصادي والإستراتيجي لإسرائيل خلال السنوات الخمسين الأخيرة، ولا يزال الأكثر أهمية – وبين الشراكة التجارية، والشراكة التي تقوم بشكل أساسي على التنسيق الأمني.

هذا وقد سُجل خلال السنوات الأخيرة تحسن كبير على موقع إسرائيل على الساحة الإقليمية، وذلك بسبب تحسن العلاقات بينها وبين الدول العربية البراغماتية، وفي مقدمتها مصر والمملكة العربية السعودية. وتم تحقيق هذا التحسن بسبب تراجع أهمية القضية الفلسطينية في مجمل اعتبارات الحكومات إلى جانب تعاظم المصالح المشتركة لها مع إسرائيل، وخصوصاً المواجهة ضد إيران وضد العناصر السلفية الجهادية. والعلاقات والتعاون، اللذان كانا يجريان بشكل سري، ظهرا بشكل جزئي إلى العلن، على النحو الذي وجد الأمر تعبيراً عن نفسه في الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى عُمان في تشرين الأول / أكتوبر 2018. ومع ذلك فإن الجمهور في أنحاء المنطقة لا زال يؤيد بشكل جارف مطالب الفلسطينيين، ويتم تحديد العلاقة مع إسرائيل بالاستناد إلى ذلك. ولهذا السبب أيضاً، ومن وجهة نظر الأنظمة في المنطقة، فإن اندلاع المواجهات على الساحة الفلسطينية - الإسرائيلية هو عامل مقوِّض للاستقرار، ولذلك فإن التقدم الحقيقي باتجاه التسوية هو شرط لإشهار هذه العلاقة. وبكلمات أخرى فإن عدم تحقيق تقدم في المسيرة السياسية، هو غلاف زجاجي يقيد قدرة الدول البراغماتية على صعيد علاقاتها العلنية مع إسرائيل. وبالفعل فإن هذه الدول مستعدة لتشجيع التقدم السياسي، إلا أن قدرتها العملية في هذا السياق محدودة بالاعتبارات الداخلية والسياسية الإقليمية. والوساطة المصرية بين إسرائيل وحماس، ومساعدة قطر في العمل على إرساء الاستقرار في قطاع غزة، هما نموذجان واضحان على ذلك. ومواقف المملكة العربية السعودية ودول الخليج بالنسبة لإسرائيل، مثل استعدادها لتقديم تفسير مرن لبنود مبادرة السلام العربية تشكل فرصة مستقبلية. وعلى أية حال فإن التقدير هو ألا تُقْدِم الدول العربية على تأييد أية خطة سياسية، ولا حتى المبادرة التي

سيقدمها الرئيس ترامب، إذا كانت قريبة إلى موقف إسرائيل وبعيدة عن موقف الفلسطينيين. وقد تبخرت التوقعات بأن تقوم الدول العربية البراغماتية بالمساعدة في تليين الموقف الفلسطيني، وذلك على النحو الذي أظهرته التجربة الفاشلة لمن يديرون المفاوضات من قبل الرئيس الأمريكي، جيراد كوشنير وجيسون غرينبلات، لتسويق «صفقة القرن» لدى بعض الحكام العرب.

قضايا جوهرية

لقد أظهر تقدير الوضع السياسي الأمني لإسرائيل في نهاية 2018 وجود عشر قضايا رئيسية، يجب الاهتمام بها عند النظر لعام 2019. وتتطلب كل واحدة من هذه القضايا دراسة وبحثاً معمَّقين لتداعياتها على المستويات العليا العسكرية والسياسية. وقد تم في المعهد وضع موقف حيال كل منها، وذلك من خلال المتابعة والبحث الدائمين.

1. هل وصل ضعف الردع الإسرائيلي إلى نقطة تزداد معها الفرصة للمواجهة مع حماس وحزب الله وإيران؟

يتضح من تقدير الوضع أن الرد على هذه القضية الرئيسية هو رد سلبي. والتقدير هو أن الردع الإسرائيلي حيال الأعداء لا يزال قوياً جداً على المستوى الأساسي، وهم مرتدعون عن الحرب الشاملة معها، أو عن البدء بخطوات قد تقود بشكل كبير إلى حرب معها. ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن إسرائيل غير معنية بحرب شاملة في الوقت الراهن. كما أن إيران لم تبادر إلى التصعيد رداً على الهجمات التي قامت بها إسرائيل في سورية، كما أن سورية قد اكتفت بإطلاق صواريخ دفاعية مضادة للطائرات، وحزب الله مرتدع منذ حرب لبنان الثانية، وحماس حريصة على عدم تدهور الأحداث على ساحة قطاع غزة، بما يتجاوز جولات إطلاق الصواريخ المحدودة في قوتها ومدتها. ومع ذلك فإن الردع مصطلح فضفاض ومرتبط بميزان الكلفة والردود، ولذلك يجب توخي الحذر الشديد. ويمكن لأية حسابات خاطئة من قبل الطرف الآخر أن تؤدي إلى الحرب، على الرغم من الردع الذي تم تقييمه على أنه فعال. وقد لوحظ خلال العام الأخير بعض التآكل في الردع الإسرائيلي. إذ يقوم أعداؤها بتطوير مجالات عمل للالتفاف على مجال الردع ويستخدمون القوة دون عتبة الحرب الواضحة (مثل إرسال الطائرات الورقية والبالونات الحارقة من قطاع غزة، وأعمال الشغب والمظاهرات الضخمة وأعمال العنف إلى جانب السياج الحدودي مع القطاع، والعمليات التي يقوم بها الأفراد والنشاطات على الساحة الدولية بدون تبني أي طرف المسؤولية عنها). وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل لا تنجح في ثني أعدائها عن بناء قوة متطورة تشكل تهديداً عليها. ويتمثل التحدي، أمام إسرائيل، في الموازنة بين الجهود لتقليص الضرر المحتمل في المستقبل، وبين المخاطر المرتبطة بتبني هذه الجهود وبزيادة احتمال نشوب الحرب. ويجب إيجاد طرق لإغلاق المجالات التي تظهر فيها تحديات عن طريق الردع المتجدد، وتحديث الرسائل وأساليب العمل بما يتناسب مع التطورات.

2. هل أن نظرية (المعركة بين الحروب) التي تم إثبات نجاحها خلال السنوات الأخيرة، في مواجهة ترسيخ التواجد الإيراني في سورية، قد استهلكت نفسها؟ وهل (المعركة بين الحروب) يمكن استخدامها في لبنان بالنجاح نفسه الذي تم تحقيقه في سورية؟ وهل أن ضبط التصعيد ممكن في الظروف الجديدة؟

يبدو أن المعركة الناجحة التي أفلحت في تحقيق تأخير جدي في بناء القوة الخاصة بحزب الله وفي ترسيخ التواجد الإيراني في سورية، يبدو أنها قد وصلت إلى مرحلة الاستنفاذ، أو أن نتائجها لا تسوّغ مخاطر التصعيد الكامنة فيها. ويجب التقاط التغييرات الحاصلة في البيئة الإستراتيجية: خروج الأسد صاحب اليد العليا وروسيا مصممة على فرض الاستقرار والهدوء في سورية، وقوات حزب الله عادت في معظمها من سورية إلى لبنان، وفي قطاع غزة تفضل إسرائيل التسوية مع منظمة حماس على المواجهة معها. وقد تعلم أعداء إسرائيل نماذج العمل الخاصة بها وطوروا نماذج رد عملياتية وتكنولوجية ونظريات بهم بما ينسجم مع ذلك. وانتقال إيران إلى بناء قوة صواريخ دقيقة في لبنان وفي العراق والقيود التي تضعها روسيا على النشاطات الإسرائيلية في سورية. كل ذلك يتطلب تحديث سبل العمل، ووتيرته وساحاته وحتى وضع نظرية جديدة، تمكّن من إدارة معركة مجدية، وفي الوقت نفسه الامتناع عن الانزلاق إلى مواجهة كاملة. ومن المهم التذكير بأن التصعيد في ظروف على هذه الدرجة من القابلية للانفجار على كل الساحات يتطلب التفكير والتطوير الدائم لآليات ضبط التصعيد، وذلك بهدف مواصلة العمل في إطار الخيار الصعب بين إعطاء الفرصة لبناء القوة لأعداء إسرائيل وبين عمليات تنطوي على احتمالات عالية للتدهور باتجاه التصعيد.

3. هل أن التهديد المستقبلي الناجم عن بناء القوة على الساحة الشمالية مع التركيز على «رفع الدقة» – يتطلب المبادرة بالمعركة، أم أن بوسع إسرائيل تأجيل المواجهة وهي تعلم ان لديها القدرات الاستخبارية والتكنولوجية والعملياتية لمواجهة مستقبلية؟

إننا عندما نريد اتخاذ قرار حول كيفية العمل في قضية السلاح الدقيق فإنه يجب على الطاقم الوزاري المصغر أن يجيب على الأسئلة الآتية: هل تدخل قوة التهديد في إطار منطق «عقيدة بيغن مصغرة»، والتي تعني المبادرة بخطوة ما للحيلولة دون تشكل تهديد إستراتيجي من الدرجة الأولى، وربما حتى وجودي، على إسرائيل؟ وهل توجد لدى إسرائيل القدرة لمواجهة التهديد المتشكل من برنامج الدقة في حرب مستقبلية من ناحية التصفيح (الحماية)، وقدرات دفاع فعالة (منظومة «حيتس» و«مقلاع داوود» و«القبة الحديدية»)، وهل تمتلك إسرائيل قدرة هجومية فعالة ضد منظومة الصواريخ الدقيقة مع اندلاع الحرب؟ وهل تم استنفاذ كل البدائل السياسية والبدائل الأخرى لوقف برنامج الدقة. وإذا كان الجواب بنعم فما هي اللحظة الزمنية المناسبة للعملية؟ وهل إسرائيل مستعدة للمخاطرة بتصعيد شامل في مواجهة حزب الله على الجبهة الشمالية في أعقاب العملية؟ وهل المخاطرة الناجمة عن عدم القيام بعملية كبيرة أكبر بكثير من المخاطرة المرتبطة بالقيام بالعملية الآن؟ والبحث في هذه الأسئلة

والردود عليها هو على مستوى عالٍ من السرية، وخلاصة القول أنه يمكن التقدير بأن الحديث لا يدور فقط عن حرب وقائية، ولا حتى عن عملية وقائية؛ بل أن هناك طرق كثيرة لمواجهة هذا التهديد بدون التصعيد إلى درجة الحرب.

4. هل هناك مبادرة يمكن لإسرائيل أن تُقْدِم عليها، ويمكنها تحسين وضعها على الساحة الفلسطينية مقارنة بالوضع القائم على هذه الساحة؟

يوجد لمعهد أبحاث الأمن القومي رد واضح على ذلك – تابعوا الموضوع في هذا الفصل لاحقاً – وهو يتمثل في التوصية بتبني خطة المعهد للساحة الفلسطينية والتي تم نشرها في تشرين الأول / أكتوبر الماضي[1].

5. هل لا تزال نافذة الفرص الإستراتيجية مفتوحة أم أنها أُغلقت، في جزء من الجبهات على الأقل؟

يعود تحسن وضع إسرائيل خلال السنوات الأخيرة إلى قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية، وإلى النظام الأمريكي الداعم، وإلى الحلفاء في «العالم العربي المعتدل»، وإلى ضعف أعدائها الذين كانوا منشغلين بالحرب في سورية، وكذلك إلى تراجع اهتمام العالم بالقضية الفلسطينية. والتقدير هو أننا موجودون في بداية مرحلة إغلاق النافذة – بداية فيما يتعلق بالساحة الشمالية، حيث تراجعت هناك قدرة العمل الإسرائيلية بسبب حسم الحرب في سورية والتغيير في الموقف الروسي بالنسبة لها. وفي مقابل ذلك، على الساحة الفلسطينية، لا تزال نافذة الفرص مفتوحة هناك، على الرغم من أنها يمكن أن تكون وشيكة الإغلاق، بسبب ضعف إدارة ترامب وتعكير صفو العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين السعودية، في أعقاب مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي. وعلى هذه الخلفية تتراجع الآمال في أن تحصل أية خطوة تبادر إليها إسرائيل على الساحة الفلسطينية على دعم الدول العربية البراغماتية.

6. ما هو سلم الأولويات والأسبقية لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها إسرائيل؟

إن الجدل بين وزير الأمن المستقيل أفيغدور ليبرمان، الذي طالب بالقيام بعمل عسكري قوي ضد حماس، وبين رئيس هيئة الأركان والمجلس الوزاري المصغر، الذين فضلوا التركيز على الساحة الشمالية، هذا الجدل مرتبط بهذه القضية ذات الأهمية العالية. صحيح أنه من المحتمل أن يخوض الجيش الإسرائيلي مواجهة على ساحتين في وقت واحد (بالتأكيد عندما يكون الحديث يدور عن مواجهة منخفضة الوتيرة)، ولكنه فضل دائماً الدخول في مواجهات ذات وتيرة مرتفعة. والموارد الأساسية المتوفرة في الاستخبارات وفي سلاح الجو وفي الدفاع الصاروخي، تقود إلى ترجيح المواجهة على الساحة الشمالية، الأكثر خطورة، إلى جانب إتمام الجدار العازل فوق الأرض وتحت الأرض على الحدود بين إسرائيل وبين قطاع غزة، ومع ذلك، وفي الوقت الذي تُضعف فيه حركة حماس الردع الإسرائيلي، من

1 عاموس يادلين، أودي ديكل، كيم لافي، خطة إستراتيجية للساحة الإسرائيلية - الفلسطينية، معهد أبحاث الأمن القومي، تشرين الأول / أكتوبر 2018، https://bit.ly/2OMJ9xY.

ناحية الوعي على الأقل، تتزايد الفرصة أمام تقدير خاطئ على الساحة الشمالية. فإذا انتهت عملية إغلاق أنفاق حزب الله بدون تصعيد، وإذا انتهى النقاش حول برنامج زيادة دقة الصواريخ الموجودة لدى حزب الله بدون المبادرة بعملية ضده، فإنه يجب على إسرائيل عندها إعادة بناء الردع أمام حماس وتوجيه ضربة قاصمة للذراع العسكرية للحركة.

7. إلى أية درجة ستُبقي الولايات المتحدة الأمريكية على تدخلها في الشرق الأوسط، وما هي درجة الانغلاق على الذات التي تقودها إدارة ترامب؟

على الرغم من الخطاب اللطيف الذي يقع على مسامع إسرائيل، فإنه يجب الانتباه إلى أن إدارة ترامب، مثل إدارة أوباما، غير مستعدة للمضي بعيداً بما يتجاوز الخطوات الدبلوماسية وفرض العقوبات على الدول التي تهدد إسرائيل. ومن المهم هنا الاعتراف بأن الشعب الأمريكي غير مستعد للدخول في معركة أخرى مكلفة في الشرق الأوسط، وذلك لأسباب عديدة من بينها أن الاستقلال على صعيد الطاقة المرتبط بالثورة في مجال النفط الصخري، يقلل من أهمية المنطقة في نظره. ولا تقل أهمية عن ذلك المواجهة الأمريكية مع الصين في المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، والتي تقلص الاهتمام والموارد التي توجهها الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط. والعدو الوحيد الذي لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تعمل ضده باستخدام قواتها في الشرق الأوسط هو تنظيم داعش. وليست روسيا، وليست الولايات المتحدة الأمريكية، هما اللتان ستخرجان إيران من سورية من أجل إسرائيل. وقد سبق وذكرنا أن وقف تعزيز التواجد الإيراني في سورية بوسائل عسكرية هي مهمة بقيت كلها في الملعب الإسرائيلي فقط. وقرار الرئيس ترامب بسحب قوات الولايات المتحدة الأمريكية في سورية لا يُلحق ضرراً حقيقياً بأمن إسرائيل على المدى القصير إلا أنه يقوي أعداءها ويسهل عليهم زيادة قوتهم في سورية على المدى الطويل. ومن المناسب أن تركز إسرائيل اهتمامها على احتمال حدوث تحول مثير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، واتخاذ قرارات متسرعة من قبل الرئيس على خلاف مواقف مستشاريه والمقربين منه قد يحدث أيضاً في قضايا أخرى، تتجاوز سورية.

8. كيف ستضمن إسرائيل أن يكون دعمها مزدوجاً من قبل الحزبين في الولايات المتحدة الأمريكية؟

لقد كانت إسرائيل على مدى خمسين عاماً تقريباً موضع إجماع للأمريكيين وحظيت بدعم جارف من قبل الحزبين فيها. إلا أنه منذ عام 2015 بدأ يُنظر إلى إسرائيل، بشكل متزايد، على أنها موضع خلاف بين الحزبين. فالجمهوريون يدعمونها بشكل جارف، بينما يتحفظ الديمقراطيون على سياستها، وخصوصاً في الموضوعين الفلسطيني والإيراني. صحيح أنه يبدو اليوم بأن سياسة رئيس الحكومة، التي تستند على الجناح المحافظ في الحزب الجمهوري وعلى الإنجيليين وعلى المجتمع الأرثوذكسي، صحيح أنها «تقدم البضاعة المطلوبة»، إلا أن هذا الأمر ليس مضموناً إلى الأبد. ولذلك يجب العمل من أجل إعادة وجعل المصالح الحيوية لإسرائيل موضوعاً يهم الحزبين، وموضع إجماع في السياسة الداخلية

الأمريكية. ويجب العمل على منع الإضرار بهذه المصالح مع عودة إدارة ديمقراطية في الولايات المتحدة.

9. كيف تتعامل إسرائيل مع الفجوة الآخذة في الاتساع بينها وبين يهود الولايات المتحدة الأمريكية؟

توجد العلاقات بين إسرائيل وبين يهود الشتات في نقطة أزمة لم يسبق وأن شهدت مثيلاً لها على مدى سنوات طويلة، وخصوصاً مؤخراً مع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أشارت دراسة أجريت مؤخراً في معهد أبحاث الأمن القومي إلى وجود توجهات متزايدة للابتعاد والاغتراب بينهما. بالإضافة إلى ضعف روابط الشعور بالإنتماء، واهتزاز المسؤولية المتبادلة، واللامبالاة وعدم الاكتراث الذي يبديه كل طرف حيال الآخر[2]. والفجوة الأكثر إثارة للقلق هي مع الجالية الإصلاحية والجمهور الليبرالي، التي تشكل غالبية اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية. وأزمة التهويد، وقضية حائط المبكى وقانون القومية ما هي إلا علامات على أزمة الهوية على ضفتي المحيط. ويتطلب الرد على هذا التحدي عملية واسعة النطاق ومتواصلة لبلورة منظومة العلاقات والهوية بين الطرفين، وذلك عن طريق تعزيز الوعي والمعرفة المتبادلة، إلى جانب الأنشطة المشتركة. وتتطلب هذه المهمة القومية إعادة تنظيم على مستوى واسع بالتعاون مع الكثير من الجهات في إطار «إدارة قومية» – تقوم، على أساس نهج شامل، بتوفير الأساس المنطقي والتوجيه والموارد لمجموعة متنوعة من البرامج والمشاريع ذات الصلة.

ويجب الاستعداد أيضاً للحرب المشتركة ضد معاداة السامية – وهي ظاهرة تزداد قوة في الغرب وفي أوروبا الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتخذت هذه الظاهرة في أوروبا شكلاً مؤسساتياً – جيرمي كوربين على رأس حزب العمال في بريطانيا، ورئيس حكومة هنغاريا فيكتور أوربان، وذلك على الرغم من كونه صديقاً لإسرائيل. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيتخذ هذا الأمر طابعاً شعبياً مثل عملية القتل الجماعية في الكنيس في بيتسبروغ – كل تلك الأمور ما هي إلا أعراض وعلامات تحذير واضحة.

10. كيف تواجه إسرائيل عالم «ما بعد الحقيقة» و «الأخبار الملفقة»؟

من الواضح اليوم تماماً أن لهذه المظاهر تأثيرات مباشرة سواء على الأمن القومي أو على العملية الديمقراطية. وتتطلب عملية اتخاذ القرارات في مواضيع الأمن القومي فهم الواقع، بينما تقوم الديمقراطية الغربية الليبرالية على حقيقة أن جمهور الناخبين على دراية ومتابع لصيق للأمور. وتتقوض القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة عندما تؤثر المعتقدات والآراء (المسبقة) والعواطف على الخطاب أكثر من الحقائق، وعندما تقل القدرة على التمييز بين الحقيقة والكذب. والتغييرات التي طرأت على خصائص المواجهة العسكرية تجعل الواقع أكثر تعقيداً، وحتى أن الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016 وانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد جسّدا قدرة جهة

2 أساف أوريون وشاحر عيلام (إعداد)، يهود الولايات المتحدة الأمريكية والأمن القومي لإسرائيل، معهد أبحاث الأمن القومي، كانون الأول / ديسمبر 2018، https://bit.ly/2CJSa8l.

أجنبية ما (روسيا في هذه الحالة) على التدخل في العملية الديمقراطية في دولة أخرى. وعليه تتطلب هذه الفترة أيضاً من الجهات ذات الصلة تنظيم نفسها لتوضيح الواقع ولإحباط التأثير الخارجي المعادي على حد سواء. ويجب الافتراض أن إسرائيل تشكل أيضاً هدفاً لعمليات التأثير التي ستزداد في السنة القادمة لأسباب عديدة من بينها انتخابات الكنيست.

نقاط التحول

نُعرِّف نقطة التحول على أنها حدث خارج عن المألوف وذو إمكانية حدوث متدنية جداً، إلا أن تداعيات حدوثه خطيرة جداً، ويجب أن نفكر في طرق لمعالجة هذه القضية. وفيما يلي التحولات التي يجب أن نكون على استعداد لها، على الأقل لجهة التفكير المبكر بها كقاعدة للرد، ولو بشكل جزئي، أو كخطة معدَّة لبناء القوة أو لاستخدامها:

اندفاع إيران باتجاه القنبلة النووية - إن لدى إيران المعرفة المطلوبة للحصول على القنبلة النووية. ونقطة التحول الهامة ستحدث (رغم أن احتمال ذلك متدنٍ) إذا اختارت إيران النموذج الكوري الشمالي، وانسحبت من معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT)، أو أنها بدأت بتطوير مسار سري وتحدي العالم عن طريق امتلاك سلاح نووي. وعلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أن تكونا مستعدتين لهذا السيناريو المتطرف، والتأكد من أنهما تمتلكان طريقة لمنع إيران من تحقيقه. والاستخبارات والقدرات العملياتية والاتفاق على تقاسم العمل هي أمور ضرورية، لأنه إذا حدث سيناريو هذا التحول، فإن الفترة الزمنية التي ستتوفر لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الرد ستكون قصيرة جداً.

«حالة الكل»، اشتعال عدة جبهات بالنيران معاً، حزب الله من لبنان وسورية، وإيران وقطاع غزة ويهودا والسامرة «الضفة الغربية» – إذا ضعف الردع الإسرائيلي، أو إذا أدت العلميات المحدودة إلى التصعيد إلى درجة المواجهة الشاملة، فإنه من المحتمل أن تنشأ حالة يدخل فيها كل أعداء إسرائيل الألداء، سواء بالتنسيق أو جراء عملية تدهور خلال فترة قصيرة، إلى معركة متزامنة أو في مراحل متقاربة من بعضهم بعضاً. ومن الممكن، بموازاة الانفجار على ساحة قطاع غزة وعلى ساحة الشمال، أن تندلع اضطرابات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). ومنذ حرب حزيران 1967 لم تعمل إسرائيل على أربع جبهات معاً (شارك في ذلك الوقت كل من مصر والأردن وسورية والعراق)، وعلى المنظومة الأمنية وعلى الطاقم الوزاري المصغر الاستعداد أيضاً للعمل في مثل هذه الظروف. وعندما يزداد احتمال حدوث مثل هذا السيناريو، فإنه يجب التأكد من بناء قوة كافية (وبشكل خاص على مستوى ملاك القوات)، ووضع خطط عملياتية وقواعد عمل مناسبة لحدث واسع النطاق من هذا النوع. ومن المهم تحديد الأولوية لجهة العمل في الساحات المختلفة وعلى الجبهات داخل هذه الساحات، وكذلك فيما يتعلق بالجهة التي يجب إخراجها أولاً من المعركة، وأي جهة يجب التعامل معها كأفضلية ثانية. ومن

المهم أيضاً أن تستوضح إسرائيل ما هي المساعدة التي تستطيع الحصول عليها، في مثل هذه الحالة، من حلفائها، وما هو طول نفسها الإستراتيجي. ولتحول من هذا النوع «حالة الكل» تداعيات كبيرة على ميزانية الأمن، وعلى الجيش الإسرائيلي، وعلى الجبهة الداخلية، وكذلك على ترميم الردع.

تغيير الرئيس ترامب سياسته حيال إسرائيل – والتوقف عن حمايتها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومغادرة الشرق الأوسط. إن سياسة الرئيس ترامب تجاه إسرائيل إيجابية جداً، إلا أنها تتناقض مع السياسة الشاملة للانغلاق والانعزال في شعار «أمريكا أولاً» (America first) التي يرفع لواءها، وكذلك تقليص النفقات الحكومية والمعونات الخارجية الأمريكية وتدخل الحد الأدنى للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. ويمكن القول إن الرئيس يستطيع، وإن كان احتمال ذلك ضعيفاً، تغيير سياسته بشكل متطرف، على سبيل المثال، إذا رفضت إسرائيل خطته للسلام – "صفقة القرن" الخاصة به، حيث سيكون بوسع الجهات المناهضة لإسرائيل في مثل هذه الحالة العمل ضدها عند الرئيس وذلك من خلال تقديم تبريرات معادية للسامية، أو عن طريق ادعاءات حول علاقات إسرائيل مع الصين، والتي تُلحق الضرر بالمصالح الأمريكية. وعلى إسرائيل أن تدرس مدلولات خطوات مناهضة لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية ومن قبلها، بدءاً بالامتناع عن التصويت على أي قرار معاد لإسرائيل في مجلس الأمن وانتهاء بتقليص المساعدات.

الصدام مع روسيا – إن النشاط الإسرائيلي في سورية يتناقض مع الرغبة الروسية في استقرار الدولة وإعادة إعمارها. والمستشارون الروس وعناصر الجيش الروسي في سورية، الذين عملوا بالتعاون مع الرئيس الأسد، وإيران وحزب الله، تبنوا مواقف مناهضة لإسرائيل، وقد تركت تلك المواقف آثارها على منظومة الأمن الروسية بمجملها. ومن شأن توجيه ضربة إسرائيلية إلى الجنود الروس في سورية، أو النشاط ضد منظومات الدفاع الجوي المتطورة التي جرى نقلها إلى سورية، والتي تتسبب باستهداف مباشر للنظام السوري، من شأن ذلك أن يغير بصورة كبيرة السياسة الروسية فيما يتعلق بالنشاط الإسرائيلي في سورية – من التنسيق الإستراتيجي مع إسرائيل وتفادي الاحتكاك إلى مواجهة مباشرة مع النشاط الإسرائيلي، وتعزيز الدفاع الجوي وتطبيق قواعد متساهلة لإطلاق النار، وكذلك تبني خطوات دبلوماسية قاسية ضد إسرائيل.

اليوم الذي يلي أبو مازن - انتفاضة ثالثة مسلحة، وسيطرة حماس على يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، و«التنظيم» هو من يقود العنف باستخدام الأسلحة النارية ومختلف العمليات

لقد تمتعت إسرائيل خلال العقد الأخير بهدوء نسبي في الضفة الغربية وبالتعاون مع أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الصراع ضد التنظيمات المسلحة، وفي مقدمتها حركة حماس. ويخدم هذا التعاون المصلحة الفلسطينية على النحو الذي يراه محمود عباس ورؤساء أجهزة الأمن الفلسطينية. وهناك احتمال متدنٍ رغم أنه ليس بالقليل جداً، في أن يتبنى الزعيم القادم للسلطة

الفلسطينية / ومنظمة التحرير الفلسطينية / وحركة فتح سياسة متشددة شبيهة بالسياسة التي قادها ياسر عرفات عام 2000 (الانتفاضة الثانية)، والأخطر من ذلك هو أن تسيطر حركة حماس على يهودا والسامرة (الضفة الغربية). حيث ستشكل عمليات إطلاق النار والعبوات الناسفة والعمليات الانتحارية (الاستشهادية) تحدياً لإسرائيل إلى درجة الحاجة للقيام بعملية شبيهة بعملية «السور الواقي» عام 2002 (أي إعادة احتلال مراكز المدن في الضفة الغربية).

سقوط النظام في مصر، ونشوء محور تركي مصري ضد إسرائيل. الحديث هنا يدور عن سيناريو مشابه لسيناريو سقوط نظام حسنى مبارك. فالوضع الاقتصادي الصعب، والوضع الاجتماعي المتوتر، في مصر سيؤديان إلى صعود حكم «الأخوان المسلمين» من جديد، إلا أنه في هذه المرة، وليس كما كان الحال إبان حكم محمد مرسي، سيمسك «الأخوان المسلمون» بالسلطة بشكل قوي، وسيكون من بين الخطوات التي سيقدم عليها النظام إلغاء اتفاق السلام مع إسرائيل، أو على الأقل إلغاء الملحق العسكري الخاص به. وفي موازاة ذلك، ستنضم مصر إلى تركيا في إدارة سياسة مناهضة لإسرائيل بشكل أكبر، ودعم حماس والفلسطينيين، بشكل يضر مباشرة بالمصالح الإسرائيلية.

سقوط النظام في الأردن - يعاني الأردن من أزمة اقتصادية خانقة ناجمة عن إغراقه باللاجئين. كما أن النظام نفسه يعاني من أزمات سياسية متواصلة، والتي يوجَّه بعضها ضد الملك مباشرة وضد النظام الملكي. وسيشكل تحويل الجبهة الأردنية إلى جبهة نشطة ضد إسرائيل تغييراً دراماتيكياً يتطلب تغييراً في حجم القوات الخاصة بالجيش الإسرائيلي، وإقامة عائق أرضي على الحدود الإسرائيلية – الأردنية شبيه بالعائق على الحدود مع مصر، وحتى ذلك الموجود على الحدود مع غزة، بالإضافة إلى سياسة أمن دائم مختلفة تماماً. ومن المحتمل أن تكون الأردن دولة داعش جديدة أو دولة «أخوان مسلمين»، أو دولة يظهر فيها النفوذ الشيعي الإيراني الذي يمكن أن يصل عن طريق العراق. وفي كل هذه الأحوال، سينشأ فيها نظام غير ودي تجاه إسرائيل، سيقوم بإحياء الجبهة الشرقية بكل خطورتها. ومن المناسب أن يتم وضع خطة معدة سلفاً لمواجهة مثل هذا السيناريو الخطير.

هجوم سايبر خطير (إيراني أو روسي أو من جهة مجهولة) ضد المنظومة المالية والبنى التحتية في إسرائيل – يشكل السايبر مجالاً جديداً للمعركة في القرن الحادي والعشرين. وقد كانت إسرائيل إلى الآن بين الدول الرائدة في المجال، وكان أعداؤها متخلفين وراءها. ولإسرائيل منظومة حماية من الأكثر تطوراً في العالم، إلا أنه يتم في عالم السايبر تطوير اجهزة هجومية حديثة بشكل دائم. وروسيا بوصفها دولة عظمى عريقة في مجال السايبر، وكذلك إيران بوصفها دولة تقوم بتطوير قدراتها في هذا المجال، قد تقومان بمهاجمة إسرائيل في هذا المجال الحديث. وستكون عملية تحديد مصدر الهجوم – لفرض ردعه وإفشاله والرد عليه – عملية إشكالية، وستكون هناك ضرورة لدراسة الرد في حال التأكد من هوية المهاجم، وقوة الضرر ومدلولات الرد والتصعيد في مجال السايبر وخارجه.

الرد على التحديات

توصيات:

هناك في مجال التحديات العسكرية التي تواجهها إسرائيل تناسب عكسي بين خطورة التهديد وحجم تحدي المواجهة معه، وبين إلحاحية وراهنية التهديد. ولذلك من المهم جداً عدم السماح بوضع التحدي الرئيسي على الهامش وتحويله إلى تحدٍ ثانوي. فمن ناحية خطورة التهديدات نجد الترتيب على النحو الآتي: البرنامج النووي الإيراني، حزب الله وإيران في سورية، وحماس في قطاع غزة، أما من ناحية الإلحاحية فإن الوضع في غزة قد يتدهور في المدى الراهن. وفي سورية يمكن أن تتطور في كل لحظة ضرورة لمهاجمة مكون إضافي من التواجد الإيراني فيها. وفي لبنان، التصعيد مرتبط بقرار إسرائيلي بالعمل ضد بناء بنية تحتية عسكرية متطورة. وفي مواجهة التحدي النووي الإيراني، فإن عملية إسرائيلية ستأتي فقط إذا اندفع الإيرانيون باتجاه القنبلة، أو أن يتم اكتشاف برنامج سري في هذا السياق، أو أن يتم تجاوز الخطوط الحمراء.

وتركز التحديات السياسية هي الأخرى في هذه الساحات الأربع: مواصلة المواجهة ضد البرنامج النووي الإيراني وكشف النوايا والقدرات التي تحاول إيران إخفاؤها؛ والكشف عن عدم مشروعية التواجد الإيراني في سورية، ومساعي التخريب الإيرانية على المستوى الإقليمي ودعمها للإرهاب، وقيادة خطوات سياسية ضدها؛ والاستعداد لاحتمال طرح «صفقة القرن» من قبل إدارة ترامب ومدلولاتها؛ وتسوية في غزة ومعالجة الأزمة الاجتماعية الاقتصادية في القطاع؛ والاستعداد لمستقبل السلطة الفلسطينية بعد غياب محمود عباس. إضافة إلى ذلك سيكون مطلوباً مواصلة العمل ضد حركة نزع الشرعية عن إسرائيل (BDS) وكبح الضرر في العلاقات مع قطاعات هامة من المجتمع الأمريكي، وخصوصاً يهود الولايات المتحدة الأمريكية.

لم تستغل إسرائيل، بدرجة كافية، نافذة الفرص السياسية التي سنحت خلال العقد الأخير. والمواجهة مع التحديات العسكرية والسياسية تتطلب المبادرة، والخروج من حالة الوضع الراهن الإشكالي على المدى البعيد، واستغلال الفرص لتقوية إسرائيل. والمبادرة الأساسية، إلى جانب الاستعداد المتطور للمواجهات في الشرق وفي الشمال وفي الجنوب، هي في صلب التوصيات الإستراتيجية للمواجهة مع المشكلات الرئيسية التي تواجهها إسرائيل خلال السنوات القادمة:

1. **في مواجهة التحدي النووي الإيراني:** التوصل إلى تفاهمات واضحة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتضمن جهداً استخبارياً وردعاً مشتركاً، وتحديد الخط الأحمر للحالة التي تتوقف فيها إيران على تنفيذ بنود في الاتفاق النووي، وبكل تأكيد إذا حاولت الاندفاع إلى القنبلة النووية، ووضع خطة مشتركة سياسية وعسكرية لوقف إيران في حالة تجاوزها للخطوط الحمراء. وفي ضوء

انسحاب ترامب من الاتفاق النووي واحتمال أن تقوم إيران باستئناف النشاطات النووية، عندها يجب أن تتيح ميزانية الأمن وخطط الاستعداد وبناء القوة في إسرائيل الاستعداد العملياتي لعلمية ما ضد إيران النووية. وكذلك هناك حاجة للتوصل إلى تفاهمات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقول إنه في حال وضع صيغة لاتفاق جديد مع إيران، فإن التسويات التي يجب التوصل إليها من أجل الاتفاق يجب ألاّ تضر بالمصالح الإسرائيلية.

2. **ضد إيران في سورية** – في الوقت الحالي تستطيع إسرائيل الاستمرار في حملتها لمنع التغلغل الإيراني في سورية بالاعتماد على التفوق الاستخباراتي والقدرات الهجومية المتنوعة والدقيقة. ومن المفضل أن تواصل إدارة المعركة على الأراضي السورية، إلا أنه يجب على إسرائيل أن تكون جاهزة أيضاً لاحتمال أن تتسع المعركة إلى لبنان أو إلى إيران مباشرة. ويجب بذل كل الجهود من أجل تفادي الاصطدام مع القوات الروسية في سورية. هذا وقد بدأت عملية ترميم الجيش السوري بالفعل، وهي العملية التي قد تؤدي إلى شراسة أقوى من قبل النظام ضد عمليات سلاح الجو الإسرائيلي في الأجواء السورية. وكل هذا يقود إلى الحاجة لإجراء دراسة نقدية للقواعد القائمة. والاستعداد لاحتمال أن تتمكن إسرائيل من مواصلة الهجمات الجوية، ولكن في حالات أقل مما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة وعلى قاعدة استعدادات أكبر، وكذلك دراسة احتمالات عمل أخرى.

3. **في مواجهة حزب الله** - يجب على إسرائيل الاستمرار، بشكل منظم، في منع نقل السلاح النوعي إلى حزب الله في لبنان، طالما أن الظروف الإستراتيجية تسمح بذلك. إضافة إلى ذلك، على إسرائيل الاستعداد لعملية ضد الصواريخ الدقيقة في لبنان وضد البنية التحتية التكنولوجية لإنتاجها. والقرار حول ذلك يجب أن يأخذ في الحسبان أن عملية كهذه يمكن أن تتسبب في مواجهة واسعة وطويلة، ستتضمن قدرات هجومية ودفاعية، والنيران والهجمات البرية والدفاع البري والجوي والدفاع ضد الصواريخ، لذلك فإنه من الصواب العمل وفقاً لسرعة تطور التهديد. ويجب في الوقت نفسه تطوير الاستعداد في الجبهة الداخلية للحرب على الجبهة الشمالية. وعلى إسرائيل أن تستمر في توضيح الرسالة بأنها ترى في لبنان وحزب الله شيئاً واحداً، وبأنها ستواصل العمل بما ينسجم مع ذلك إذا قام حزب الله بضرب إسرائيل. كما أنه يجب وضع النهج الإسرائيلي للحرب ضد حزب الله وللفترة التي تليها، بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين.

4. **النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني كان ولا يزال المشكلة على الأساسية لإسرائيل** في علاقاتها مع جيرانها في المنطقة ومع المجتمع الدولي. ومبادرة إدارة ترامب لـ «صفقة القرن» لازالت تؤجَّل، والقطيعة بين الإدارة الأمريكية والفلسطينيين تضمن لإسرائيل الفوز في «لعبة الاتهامات» حتى قبل الكشف عن المبادرة وطرحها على جدول الأعمال. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربي السني البراغماتي يتوقعون خطوة إسرائيلية تعيد الثقة بها وبنواياها الطيبة. إلا أنه، وبما يتجاوز توقعات حلفاء إسرائيل فإن خطوة كهذه هي مصلحة إسرائيلية من الدرجة الأولى، والتي ستسمح لها برسم حدودها وخصائصها كدولة يهودية ديمقراطية آمنة وعادلة. وسيكون من الخطأ التاريخي

الاكتفاء بالوضع الراهن، والذي يعني تدهوراً خطيراً إلى واقع الدولة الواحدة. هذا وقد فُتحت أمام إسرائيل نافذة فرص إستراتيجية نادرة لتبني خطوات مستقلة ومنسقة على الساحة الفلسطينية، وهي النافذة التي من الصواب استغلالها. وكان معهد أبحاث الأمن القومي قد عرض مؤخراً خطة سياسية أمنية لهذه الساحة، والتي تشتمل على سلسلة من الخطوات لوقف الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة وبداية تحرك إلى واقع كيانين لدولتين. كل ذلك دون أن يكون هناك أي احتمال لفيتو فلسطيني على الخطوات، وخصوصاً عن طريق تعريف جديد للمسؤولية على المناطق التي يتم في إطارها توحيد المناطق A وB، وتعريفها بوصفها مناطق مفتوحة للاستخدام الفلسطيني مثلما هو الحال في المناطق C الحالية، إلى جانب عدم المس بالكتل الاستيطانية والحفاظ على حرية العمل الأمني لإسرائيل في كل المنطقة. وبذلك يتم تحقيق تحسن طويل المدى في الاستقرار الأمني والمكانة الإستراتيجية لإسرائيل.

5. **غزة تحت حكم حماس ليست شريكاً في أي عملية سياسية.** إن أية تسوية سياسية مع حركة حماس – والتي هي منظمة لا تعترف بإسرائيل - تضعف المعسكر المعتدل في الساحة الفلسطينية (السلطة في رام الله) وتشجع من يدّعون بأن إسرائيل لا تفهم سوى لغة القوة. ومع ذلك يبدو أنه لا توجد لدى حماس خيارات عسكرية جدية، لأن إسرائيل قد طورت قدرات في مواجهة الأنفاق والصواريخ العابرة للحدود، كما أنها غير قادرة على توفير احتياجات السكان. ونتيجة لذلك فإن الحركة مستعدة للبحث في تسوية وفق شروط يمكن لإسرائيل القبول بها. وكان يظهر في الماضي أنه لا يوجد هناك أي مجال للاتفاق بين إسرائيل وبين حماس - ولا حتى للدخول في عملية مفاوضات حول التسوية – بسبب قضية الجنود المفقودين والمواطنين الموجودين لدى حماس، وبسبب عدم وجود استعداد لدى الحركة للقبول بمبدأ «إعادة الإعمار مقابل التجريد من السلاح». إلا أنه من المحتمل، في أعقاب أزمتها الحالية، أن توافق على «هدنة صغيرة» في إطار التسوية. ويجب أن تتم دراسة احتمال كهذا بحيث تضمن شروط الحد الأدنى الإسرائيلية في التسوية على الأقل، في حال تم التوصل إليها، عدم قدرة حماس على مواصلة بناء قوتها.

6. **المعركة العسكرية ضد حماس** – يجب العودة والتأكد من وجود خطة عملياتية لا تهدف إلى احتلال غزة، إلا أنها تضمن الوصول إلى مراكز الثقل الخاصة بحركة حماس، وذلك بهدف توجيه ضربة قوية لها، بدون الاعتبار القائل «بالحفاظ عليها كعنوان». والذراع العسكرية لحركة حماس لم تتلق ضربة قوية خلال جولات القتال الثلاث خلال العقد الأخير، ومن المهم أن تدفع هي، وليس السكان، الثمن في حال حدوث مواجهة.

7. **مع روسيا والصين** – من المفيد الإبقاء على علاقات وثيقة، ولاسيما العلاقات التجارية الواسعة مع هاتين الدولتين على أساس الحوار المفتوح والصريح، ولكن دون أن ننسى للحظة من هي الدولة الحليفة الوفية لإسرائيل، أي الولايات المتحدة الأمريكية والتي يوجد لإسرائيل معها علاقات خاصة، والتي تتقاسم إسرائيل معها القيم والمصالح التي لا يوجد بديل عنها. كما أن روسيا والصين غير معنيتين، أو أنهما لا تستطيعان أن تقدما لإسرائيل الدعم الأمني والدبلوماسي الذي تقدمه لها

الولايات المتحدة الأمريكية. وأمام الصين بالذات، من المهم بشكل خاص تقوية عناصر إدارة المخاطر في السياسة المرتبطة بالاستثمارات الصينية الحيوية في إسرائيل والحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي توجد لديها حساسية كبيرة جداً في موضوع نقل التكنولوجيا إلى الصين. والمطلوب مع روسيا هو توضيح مجالات التنسيق ومنع الاحتكاك في سورية من جديد، والعمل على تقليص إمدادات الأسلحة المتقدمة إلى كل من سورية وحزب الله، ومحاولة تقليص الدعم الروسي لإيران. ويجب هنا أيضاً أن نُظهر الاهتمام الكبير بالحساسية الأمريكية تجاه روسيا، التي يُنظر إليها في الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى تتصرف بعدوانية في أوروبا بشكل عام، وحيال أوكرانيا بشكل خاص.

8. **الحرب ضد نزع الشرعية عن إسرائيل تتطلب أسلوباً مختلفاً عن النهج المتبع حتى اليوم.** وبما يتجاوز موضوع اتباع سياسية أخرى في الموضوع الفلسطيني، والذي سيساعد في تقليص النقد الموجه إلى إسرائيل بدرجة كبيرة، فإنه يجب ضمان تنسيق النشاط ضد الجهات المشاركة في سحب الشرعية عن إسرائيل. والمطلوب هو رد متوازن من قبل الأذرع العلنية والسرية الخاصة بالدولة. وكذلك عن طريق جهات في المجتمع المدني. وهذا الموضوع أهم من أن يتم استخدامه كوسيلة لعب في السياسة الإسرائيلية الداخلية. وفي هذا المجال أيضاً يوجد لمعهد أبحاث الأمن القومي توصيات منظمة والتي يأتي في صلبها التركيز على الحاجة إلى استجابة إسرائيلية – يهودية مشتركة حول العالم، حكومية أو غير حكومية، مع بناء بنية تحتية معلوماتية وتنظيم حملة شاملة ومتضافرة، وبذل الجهود أمام أطياف مختلفة من الجمهور[3].

9. **يهود الولايات المتحدة الأمريكية هم عنصر أساسي للمساهمة في أمن إسرائيل.** هناك حاجة إلى عمل مبادِر لتوثيق العلاقات مع مختلف القطاعات في الجالية اليهودية، مع التركيز على الشباب وعلى الإصلاحيين والمحافظين. ومن الضروري إجراء حوار دائم مع قطاعات مختلفة في المجتمع الأمريكي الموجودة في حالة صدام مع إدارة ترامب، ولا يوجد لها تاريخ معادٍ لإسرائيل أو صدامات مع اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب تجديد التعاون والحوار مع الحزب الديمقراطي. ويمكن فعل ذلك بدون الإضرار بالعلاقات مع إدارة ترامب ومع الجمهور الواسع المؤيد في أوساط الجمهوريين والإنجيليين.

10. **في ضوء (السنة المتفجرة 2019) – تعزيز جاهزية الجيش الإسرائيلي وزيادة ميزانية الأمن.** بسبب قابلية الانفجار العالية على كل الجبهات وبعض الضعف الذي لحق بالردع الإسرائيلي، فإنه ينبغي على وزير الأمن «الجديد» ورئيس هيئة الأركان القادم إعادة دراسة منطلقات العمل القائمة في أساس خطة «غدعون»، وتعزيز جاهزية الجيش الإسرائيلي للمواجهة على كل الجبهات. والحديث يدور عن تعزيز التدريبات، والمستودعات، والأهم وضع إستراتيجيات وبرامج عملياتية مناسبة

3 من بين إصدارات معهد أبحاث الأمن القومي في موضوع مواجهة ظاهرة نزع الشرعية عن إسرائيل، انظر: عيناف يوغف وغاليا ليندنشتراوتس (إعداد)، ظاهرة نزع الشرعية: تحديات وردود، معهد أبحاث الأمن القومي، الوثيقة 164، شباط / فبراير 2017; أفنير غولوب، الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية: ثروة للسياسة العامة، معهد أبحاث الأمن القومي، الوثيقة 174، نيسان / ابريل 2018; يوتام روزنر وعادي كنتور (إعداد)، الاتحاد الأوروبي في عصر الاضطرابات: الاتجاهات والتحديات والتداعيات بالنسبة لإسرائيل، معهد أبحاث الأمن قومي، الوثيقة 175، أيار / مايو 2018.

لأحدث القدرات ولطرق العمل التي تم تطويرها من قبل إيران وحزب الله وحماس.

وأخيراً، إن إسرائيل تقترب من سنة الانتخابات، وهذا الوقت له تأثير كبير على الخيارات وعلى الدوافع الأمنية، وهو ما يتسبب بنقص في الأصغاء والاهتمام في الحكومة وفي الكنيست، وهو الأمر الذي يتطلب الدراسة في زمن استبدال أصحاب المناصب في السلطة، ويستهلك الوقت المطلوب لبناء الثقة وللتأسيس، للتعاون بين المكونات الجديدة التي تعوزها التجربة. وفي المواضيع الأمنية، هناك أهمية خاصة لثقة الجمهور في متخذي القرارات. ويمتاز العصر الحالي بتآكل الثقة بمؤسسات الدولة، إلا أنه لا يزال للجمهور الإسرائيلي ثقة كبيرة بالجيش وبالمؤسسة الأمنية، وهذه الثقة ليست أمراً بدهياً. والواقع السياسي المتوقع في العام القادم سيترافق بتحديات لشرعية المستوى السياسي في أوساط الجمهور، وستزيد المسؤولية بشكل كبير على المستوى السياسي، وعلى المستوى العسكري، وخصوصاً على رئيس هيئة الأركان، لتقديم التحليل الموضوعي والمهني للوضع أمام المستوى السياسي نفسه وأمام الجمهور. ومن شأن حالة الاستقطاب السياسي في إسرائيل والوضع القانوني لرئيس الحكومة (الذي يعمل أيضاً كوزير للدفاع)، من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة الجدل وزيادة الشكوك، لجهة الدوافع لأي قرارات أمنية أو سياسية. وعلى خلفية ذلك، يمكن إلحاق الضرر بالمستوى العسكري فيما يتعلق باتخاذ القرارات.

قد يتضح أن سنة 2019 هي سنة تحول في أعقاب عدة سنوات من نافذة الفرص السياسية لتحسين وضع إسرائيل الأمني، ولتحقيق الأهداف القومية ولبلورة مستقبلها. والفجوة الاستخباراتية والعسكرية بين إسرائيل وبين أعدائها هي في طور الإغلاق، وتزداد قابلية الانفجار على كل الساحات والجبهات التي تواجهها إسرائيل. وعلى الرغم من الحملة الانتخابية للكنيست في هذا العام، إلا أنه من الأهمية بمكان أن نعرف كيف نُقْدِم على خطوات سياسية على الساحة الفلسطينية ومواجهة التهديدات العسكرية الحاسمة، مع تطوير آليات محدثة لضبط التصعيد ولاختصار مدة المواجهات، في حال اندلاعها.

لقد كان جوهر الحنكة السياسية للقادة الصهاينة ولقادة إسرائيل هو القدرة على تحديد الفرص الإستراتيجية أمام الدول العظمى والمجتمع الدولي، وأمام جيرانها العرب والمسلمين في إسرائيل. هذا النهج لا يزال ساري المفعول إلى اليوم أيضاً – بما لا يقل عما كان عليه الحال في الماضي، بل وربما أكثر من ذلك.

مركز تخصصي تابع لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، يُعنى بمتابعة الشأن «الإسرائيلي» وما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني، من خلال رصد المؤسسات الفكرية والثقافية ومراكز التخطيط العلمي والبحث الأكاديمي في الكيان الصهيوني، ويعمل على ترجمة الدراسات البحثية والوثائق التي تصدر عن هذه المؤسسات، والخطط والقرارات ذات الطابع الاستراتيجي التي تنبثق عن المؤتمرات ومراكز صناعة القرار «الإسرائيلي»، إضافة إلى تشكيل قاعدة بيانات شاملة تحتوي على معلومات هامة عن مختلف نواحي الحياة «الإسرائيلية» السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الإسهام في تشكيل فهم سليم حول طبيعة المشروع الصهيوني في إطار الصراع الدائر معه، بالاستناد على أسس معرفية صحيحة من خلال القراءات النقدية للابحاث المترجمة والندوات الحوارية والفعاليات التي يقيمها المركز.

www.tlc-aldirasat.com

Tlc-aldirasat@hotmail.com

www.facebook.com/tlcaldirasat

https://twitter.com/TlcAldirasat

https://telegram.me/tlcaldirasat